ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development and Human Rights

مرصد الانتخابات الرئاسية " مصر ٢٠١٤ "

التقرير الأول

" مرحلة فتح باب الترشيح "

العنوان البريدي : ١٤٨ شارع مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع - شقة ٤١ - القاهرة
ص.ب : ٤٩٠ المعادي
الموقع الاليكتروني : www.maatpeace.org & www.radiomaat.org
البريد الاليكتروني : info@maatpeace.org & maat@maatpeace.org

أرضي +٢٠٢ ٢٩٧١٩٦١٢
تليفاكس +٢٠٢ ٢٥٢٦٦٧٩٢
موبايل +٢٠١٠٠٥٣٢٧٦٣٣
+٢٠١٢٢٦٥٢١١٧٠

تمهيد

هذا هو التقرير الأول الصادر عن " مرصد الانتخابات الرئاسية " وهو أحد آليات مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان المتعلقة بمراقبة الانتخابات الرئاسية (مصر ٢٠١٤) والمقرر إجراء مرحلة الاقتراع فيها يومي ٢٥ ، ٢٦ مايو ٢٠١٤ ، والتي انطلقت أولى إجراءاتها في ٣١ مارس ٢٠١٤ بفتح باب الترشيح للانتخابات .

من خلال المرصد ستعمل ماعت على متابعة كافة إجراءات العملية الانتخابية سواء على مستوى إجراءات فتح باب الترشيح ، ثم الدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان النتائج .

إن الانتخابات الرئاسية تكتسب أهميتها من أهمية المرحلة التى يعيشها المجتمع المصري ، حيث يعيش حاليا مرحلة انتقالية وتأسيسية لبناء نظام ديمقراطي منذ ٣ يوليو ٢٠١٣ في أعقاب الموجة الثورية التي شهدتها مصر في ٣٠ يونيه ٢٠١٣ وعزل الرئيس السابق محمد مرسي وتعديل الدستور المصري والاستفتاء عليه في منتصف يناير ٢٠١٤ ، والانتخابات الرئاسية المصرية المنظرة هي الاستحقاق الثاني من استحقاقات خارطة الطريق.

إدارة إجراءات الانتخابات

طبقاً للمادة (٣) من القرار بقانون الانتخابات الرئاسية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤ الذي أصدره رئيس الجمهورية المؤقت في مارس ٢٠١٤ ، تتكون لجنة الانتخابات الرئاسية برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية كل من:-

- رئيس محكمة استئناف القاهرة .
- أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا
- أقدم نواب رئيس محكمة النقض
- أقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

وتعمل اللجنة في ضوء القرار رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤، الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١٤ الخاص بقواعد مباشرة اللجنة لاختصاصاتها والذي يمثل في ذات الوقت لائحة تنفيذية لقانون الانتخابات الرئاسية ، ووفقا للقانون ولائحته فإن اللجنة تختص دون غيرها بما يلي :-

١- الإشراف على إعداد قاعدة بيانات الناخبين من واقع بيانات الرقم القومي ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها والإشراف على القيد بها وتصحيحها .
٢- إعلان فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية .
٣- وضع الإجراءات اللازمة للتقدم للترشح لرئاسة الجمهورية والإشراف على تنفيذها .
٤- تلقى طلبات الترشح لرئاسة الجمهورية وفحصها والتحقق من توافر الشروط فى المتقدمين للترشح
٥- تحديد الجهة المختصة بتوقيع الكشف الطبى على المرشح
٦- إعداد القائمة النهائية للمرشحين وإعلانها وإعلان ميعاد وإجراءات التنازل عن الترشيح

٧- تحديد تاريخ بدء الحملة الانتخابية ونهايتها .

٨- وضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية والتحقق من تطبيقها على نحو يكفل المساواة بين المرشحين فى استخدام وسائل الإعلام المملوك للدولة واتخاذ ما تراه من تدابير عند مخالفتها.

٩- وضع قواعد وإجراءات إخطار المتقدمين للترشح لرئاسة الجمهورية بالقرارات الصادرة عنها

١٠- دعوة الناخبين للاقتراع على انتخاب رئيس الجمهورية والإشراف الكامل على إجراءات الاقتراع والفرز .

١١- وضع القواعد المنظمة لمشاركة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المصرية والأجنبية في متابعة العملية الانتخابية .

١٢- وضع اللوائح اللازمة لتنظيم عمل اللجنة وكيفية ممارسة اختصاصاتها.

١٣- البت في جميع المسائل التي تعرض عليها من اللجان العامة.

١٤- الفصل بقرارات نهائية في جميع الاعتراضات والتظلمات والطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية .

١٥- تلقي النتائج المجمعة للانتخابات وتحديد نتيجة الانتخاب النهائية وإعلانها.

وقد حصن القانون قرارات اللجنة حيث نص في مادته السابعة على ان تكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها وغير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء

وقد كان تحصين قرارات اللجنة مثار خلاف شديد ، ليس فقط بين القوى السياسية ولكن ايضا بين بعض الجهات القضائية ، فوفقا لمؤسسة الرئاسة فإن الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية وافقت على ذلك باعتبار ان اللجنة قضائية بحكم تشكيلها وليست لجنة إدارية ، ومن ثم فغن تحصين قراراتها لا يتعارض مع الدستور ، في حين أن رفض قسم التشريع في مجلس الدولة التحصين .

وعلى مستوى القوى السياسية فقد أعلنت عدة قوى سياسية تأييدها لتحصين قرارات اللجنة (كحزب المصريين الأحرار – حزب المؤتمر) ، بينما أعلنت عدة قوى أخرى موقفا محايدا تجاه القضية كالوفد وحزب النور ، في حين رفضته بشدة قوى سياسية أخرى على رأسها القوى المناصرة للمرشح الرئاسي المحتمل حمدين صباحي بالإضافة إلى حمدين صباحي نفسه .

الإجراءات المنظمة لمرحلة الترشح لرئاسة الجمهورية

وضع قانون انتخاب رئيس الجمهورية الصادر بالقرار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٢ ولائحته التنفيذية التى أصدرتها لجنة الانتخابات الرئاسية بقرارها رقم ١٢ لسنة ٢٠١٤ شروطا يجب أن تتوفر في المتقدم للترشح لرئاسة الجمهورية وهي :-

١- أن يكون من المقيدة أسماؤهم فى قاعدة بيانات الناخبين .

٢- أن يكون مصريا من أبوين مصريين.

٣- ألا يكون قد حمل أو أي من والديه أو زوجته جنسية دولة أخرى.

٤- أن يكون حاصلا على مؤهل عال.
٥- أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.
٦- ألا يكون قد حكم عليه فى جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولو كان قد رد إليه اعتباره.
٧- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانونا.
٨- ألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن أربعين سنة ميلادية.
٩- ألا يكون مصابا بمرض بدني أو ذهني يؤثر على أدائه لمهام رئيس الجمهورية .
١٠- أن يزكي المرشح عشرون عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النواب أو أن يؤيده ما لايقل عن خمسة وعشرين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى خمس عشرة محافظة على الأقل وبحد أدنى ألف مؤيد من كل محافظة منها. مع عدم جواز تزكية أو تأييد أكثر من مترشح .

وحيث أنه لا يوجد مجلس نواب حاليا فقد أقر القانون إجراء أول انتخابات رئاسية بعد العمل بأحكام هذا القانون بنظام التأييد من المواطنين.

وقد نظم قرار لجنة الانتخابات الرئاسية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٤ إجراءات فتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤ اعتبارا من يوم الإثنين الموافق ٣١ مارس ٢٠١٤ وحتى يوم الأحد الموافق من ٢٠ أبريل ٢٠١٤، على أن تتلقى اللجنة الأوراق من طالبي الترشح خلال هذه الفترة من الساعة التاسعة صباحا وحتى الساعة الثامنة مساء ما عدا اليوم الأخير فينتهي الميعاد الساعة الثانية مساء.

وقد أقرت لجنة الانتخابات الرئاسية نموذج موحد لتأييد طالب الترشح والذى يحرره الناخبون وفقا للدستور لتأييد مرشح ما ويتضمن بيانات المواطن، اسمه ومحل إقامته والمحافظة التي ينتمي إليها ويذكر اسم المرشح الذى يرغب فى تأييده كما يشمل النموذج إقرارا من الناخب بعدم سبق تأييده لهذا المرشح أو مرشح آخر وان جميع البيانات المثبتة بهذا الطلب صحيحة (***مرفق نموذج التأييد***)

أهم الملاحظات على الإجراءات المنظمة لفتح باب الترشيح

١- الفترة التي حددتها اللجنة والمقدر ب٢١ يوم تعتبر قصيرة نسبيا لجمع ٢٥ الف نموذج تأييد موثق بالشهر العقاري لمرشحى الرئاسة .
٢- التأخر النسبي في إصدار قانون الانتخابات الرئاسية وتأخر صدور القرار المنظم للعملية من لجنة الانتخابات الرئاسية ، حيث صدر القانون في ٧ مارس ٢٠١٤ بينما صدر القرار في ٣٠ مارس ٢٠١٤
٣- لم تتوفر التوعية الكافية من اللجنة بنموذج التأييد المعتمد وكيفية ملئه
٤- ما يحسب للجنة توظيفها للتكنولوجيا الحديثة في هذه العملية حيث تم توفير ٢٠٠٠ قارئ الكتروني لبيانات الرقم القومي وتدريب موظفى الشهر العقارى وغيرهم ممن سيتولون الإشراف على تحرير نماذج تأييد طالبى الترشح على استخدامه .
٥- يحسب للجنة إنها تلافت المشكلة التي وقعت فيها لجنة الانتخابات الرئاسية السابقة والمتعلقة بكثرة إقبال غير الجادين على سحب اوراق الترشح من اللجنة ، حيث جعلت

التقدم للجنة يكون مرة واحدة بالمستندات كاملة دون الحاجة للحصول على أي مستندات من اللجنة

٦- نماذج التأييد كان يتم توثيقها بالشهر العقاري مجانا وهو ما ساهم في التيسير على الناخبين الراغبين في تأييد مرشحين للانتخابات .

أهم ما تم رصده خلال مرحلة فتح باب الترشح

أولا :- طالبي الترشيح المتقدمين رسميا

اختتمت مرحلة الترشح بانتهاء اثنين من طالبي الترشيح للرئاسة من جمع نماذج التأييد المطلوبة واستكمال إجراءات طلب الترشح لرئاسة الجمهورية وهما :-

١- طالب الترشيح عبد الفتاح سعيد السيسي : قام بتقديم ١٨٨٩٣٠ نموذج تأييد ، واستوفى إجراءاته وقام بالتقديم يوم ١٤ أبريل ٢٠١٤

٢- طالب الترشيح حمدين عبد العاطى صباحي : قام بتقديم ٣١٥٥٥ نموذج تأييد واستوفى إجراءاته وقام بالتقديم يوم ١٩ أبريل ٢٠١٤ .

وقد شهدت الأيام الأخيرة للمرحلة إعلان أحد من أعلنوا ترشيحهم وجمع نماذج تأييد انسحابه من العملية وهو الأستاذ مرتضي منصور أحد الشخصيات العامة المعروفة ، كما شهدت الأيام الأخيرة إعلان إعلامية شهيرة هي بثينة كامل أنها لم تنجح في تجميع الحد الأدنى من النماذج المطلوبة وهي ٢٥ ألف نموذج تأييد

ثانيا :- موقف أجهزة الدولة

١- خلال مرحلة جمع نماذج التأييد قام محافظ الوادى الجديد بإعلان قيامه بعمل نموذج تأييد لطالب الترشح عبد الفتاح السيسي ، ونشر فيديوهات له اثناء قيامه بذلك ، إلا أن رئيس الوزراء إبراهيم محلب قام باستدعاء المحافظ قبل أن يخرج المتحدث باسم مجلس الوزراء ليعلن قيام المحافظ بتقديم استقالته ، وهو إجراء بروتوكولى يعقب الطلب من المحافظ تقديم استقالته بدلا من إقالته .

٢- أفادت حملة طالب الترشح حمدين صباحي بانها رصدت تصريحات عدد من الوزراء بشأن الانتخابات الرئاسية المقبلة تنم عن عدم حيادهم ، ورغم أن الحملة أعلنت أن مجلس الوزراء رفض استلام شكوى منهم بهذا المعني ، إلا أن المستشار القانوني لحملة حمدين صباحي، طارق نجيده، أفاد إلى أنه توجه صباح اليوم الأربعاء ١٦ ابريل ٢٠١٢ إلى مجلس الوزراء، والتقى السفير حسام الطويل المتحدث باسم المجلس وسلمه الشكوى التي أعدتها اللجنة القانونية للحملة.

٣- بالتزامن مع بدء مرحلة فتح باب الترشح رصدنا تصريحا للواء عادل لبيب، وزير التنمية المحلية والإدارية الحالي، "أن إعلان المشير السيسى ترشحه لرئاسة الجمهورية هو نقطة فارقة في تاريخ ومستقبل مصر، وأن هذا القرار يعكس مدى وطنية المشير ومدى إحساسه

بالمسئولية تجاه وطنه، وذلك في ظل هذه التحديات الكبيرة الموجودة في البلاد" ، إلا إنه عاد واكد حياد الوزارة والحكومة نحو المرشحين .

٤- التلفزيون الرسمي سمح لاثنين من طالبي الترشح بالظهور في مساحات كبيرة نسبيا ، اولهما طالب الترشح عبد الفتاح السيسي لاعلان ترشحه والثانى حمدين صباحى وبعض اعضاء حملته في برنامج يقدمه الدكتور مأمون فندى .

ثالثا :- الإجراءات الإدارية اللوجيستية

تم رصد شكاوى من بعض مسئولي حملة طالب الترشح السيد / حمدين صباحي تعلق بعضها بعدم وصول نموذج التوكيل في الموعد المحدد له بالمحافظات وعدم وصول أجهزة القارئ الإلكتروني في العديد من المكاتب وعدم تمكن الموظفين من التعامل معها في مكاتب أخرى ، ورفض مديري وموظفي التوثيق في عدد من مكاتب الشهر العقاري على مستوى الجمهورية تحرير توكيلات لصالح حمدين صباحي، وقد كانت هذه الشكاوى من مكاتب توثيق الشهر العقاري بمناطق ومحافظات (وادي دجلة بالمعادي، مركز إسنا بمحافظة الأقصر، السيوف بمحافظة الإسكندرية، محافظات دمياط وشمال سيناء وقنا، الجيزة، السويس، البحر الأحمر، محافظة الغربية، مدينة بنها محافظة القليوبية

وقد رصدنا تعطل عملية استخراج نماذج تأييد مرشحي الرئاسة في بعض مكاتب الشهر العقاري بمحافظة سوهاج بسبب انقطاع التيار الكهربي، وفشل بعض الموظفين في التعامل مع جهاز القارئ الإلكتروني ،

رابعا :- الاحتكاكات بين حملات طالبي الترشح

بشكل عام لم يكن هناك ما يمكن وصفه بالعنف الممنهج او الاحتكاكات المتكررة والمؤثرة بين انصار وحملات طالبي الترشح وجامعي نماذج التأييد ، إلا أن هناك بعض الأحداث المتفرقة التي تم رصدها واهمها ما يلي :-

١- رصدنا شكوى من محمد الليلي عضو حملة طالب الترشح حمدين صباحي ببورسعيد، تفيد باعتداء احد الأشخاص عليه اخل مكتب الشهر العقاري، إثناء قيام الحملة بعمل توكيلات لترشيح صباحي رئيساً للجمهورية، وانه عند محاولته تحرير محضر بالواقعة بقسم شرطة الترحيلات بالمحكمة، قامت الشرطة بمساومته على التنازل عن المحضر أو وضع المجني عليه مع المتهمين بالاعتداء داخل التخشيبة لحين عرضهم على النيابة، وأنهم قد تنازلوا عن المحضر حفاظاً على سلامة المجني عليه وما قد يتعرض له داخل الحجز

٢- شهد مكتب الشهر العقاري والتوثيق بالعباسية اشتباكات بالأيدي بين أنصار حمدين صباحي وعبد الفتاح السيسي، وذلك يوم ٥ ابريل ٢٠١٤

٣- وقعت مشادة كلامية بين أعضاء من حملة حمدين صباحي في مركز إطسا في الفيوم من جانب، وطاقم حراسة بنك التنمية والائتمان الزراعي من جانب آخر، بسبب قيام عضو الحملة عبدالناصر اللواج بتعليق صورة المرشح حمدين صباحي على غرفة حراسة البنك

٤- قال عمرو بدر، منسق حملة المرشح الرئاسي المحتمل، حمدين صباحي، إنه تعرض للتوقيف في كمين شرطة بمنطقة المظلات بشبرا يوم ١٢ ابريل ٢٠١٤

٥- - إصابة ٣ أفراد في اشتباكات بين طلاب الإخوان، واعضاء حملة ترشيح المشير السيسي بدمنهور بمحافظة البحيرة، حيث تصادف وجود أعضاء الحملة أمام مكتب الشهر العقاري المقابل للمجمع العلمي لكليات جامعة دمنهور مع خروج مسيرة لطلاب الإخوان، مما أدى إلى التشابك بالألفاظ ثم التراشق بالحجارة، وسادت حالة من الكر والفر بين الطرفين يوم ٢ ابريل ٢٠١٤

خامسا : العنف المتصاعد بالتزامن مع مرحلة فتح باب الترشح

- قام طلاب جماعة الإخوان بجامعة الأزهر بحرق سيارات بجراج الجامعة يوم الأحد ٣٠ مارس ٢٠١٤
- - اشتباكات بين طلاب الإخوان بجامعة بني سويف وسائقي السرفيس والتاكسي بالمدينة، بعد محاولة الطلبة قطع الطريق امام الجامعة مرددين هتافات مناهضة للجيش والشرطة
- إنفجار ٣ قنابل بدائية الصنع في تمركز لقوات الأمن بمحيط جامعة القاهرة مما تسبب في استشهاد العميد طارق المرجاوي، وإصابة ٥ آخرون جراء الانفجار.
- إقتحام طلاب الإخوان بجامعة الإسكندرية مكتب عميد كلية آداب الدكتور أشرف فراج، احتجاجاً على قرار فصل إثنين من زملائهم، وقاموا بتكسير عدد من اللوحات الزجاجية بالمبنى، ولوحة العمداء السابقين، وسط هتافات معادية لعميد الكلية والداخلية. كما قام الطلبة بإشعال الشماريخ داخل ساحة كليات المجمع النظري بالشاطبي، وسط هتافات ضد الداخلية والسيسي، ورفع أعلام بيضاء مرسوم عليها صور الرئيس السابق محمد مرسي مطالبين بالإفراج عنه.
- قيام العشرات من مؤيدي السيسي بالتظاهر أمام مسجد القائد إبراهيم بالأسكندرية عقب صلاة الجمعة، وقاموا بأشعال النيران في شعارات رابعة، وترديد هتافات مؤيدة للسيسي وللجيش والشرطة يوم ٤ ابريل ٢٠١٤
- اشتباكات بين قبيلتي الهلايل والنوبيين بأسوان بسبب خلافات بينهم، مما ادى إلى مقتل ٢٩ شخص، يوم ٥ ابريل ٢٠١٤
- يوم ٨ ابريل ٢٠١٤ عثرت أفراد الأمن الإداري بجامعة عين شمس على شنطة بها ١٢ قنبلة بدائية الصنع داخل الحرم الجماعي، وقامت قوات الأمن بتمشيط الجامعة تحسباً لوجود قنابل آخرى.
- يوم ٨ ابريل ٢٠١٤ إصابة ٨ طلاب في إشتباكات بين طلاب المعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بكفر الشيخ، المؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي، والمعارضين له، بعدما نظم طلاب الإخوان مظاهرة تندد بترشيح المشير السيسي للرئاسة، ورددوا هتافات ضد الجيش والشرطة، وأثارت هذه الهتافات الطلاب المؤيدين للجيش وللمشير عبدالفتاح

السيسي ووقعت اشتباكات بين الطرفين أصيب خلالها ٨ طلاب من الجانبين بإصابات طفيفة.

- يوم ١٠ ابريل ٢٠١٤ إبطال مفعول قنبلة بدائية الصنع في ميدان مصطفى محمود بالمهندسين، حيث تمكنت قوات المفرقعات من إبطال مفعول قنبلة بدائية الصنع مكونة من مسامير وبارود ومواد متفجرة وشريحة موبايل، معدة للتفجير، ومزروعة في أحد اللوحات الإعلانية الموجودة بالميدان.
- إصابة ضابط شرطة- النقيب أحمد الصواف- بميدان الحصري بمدينة ٦ أكتوبر، إثر إنفجار قنبلة بدائية الصنع استهدفت سيارته.
- يوم ١١ ابريل ٢٠١٤ وقعت اشتباكات بين قوات الأمن ومسيرة لأنصار الإخوان المسلمين بشارع النيل بحي الأربعين، حيث قام الإخوان بإطلاق الألعاب النارية، وردت الشرطة بالغاز المسيل للدموع والخرطوش.
- يوم ١٢ ابريل ٢٠١٤ إنفجار صوتي لقنبلة بدائية الصنع امام مستشفى قفط المركزي بمحافظة قنا، قبل وصول وزير الصحة، واللواء عبد الحميد الهجان محافظ قنا، لإفتتاح المستشفى بعد تطويره.
- يوم ١٢ ابريل ٢٠١٤ قطع أهالي قرية شها التابعة لمركز المنصورة محافظة كفر الشيخ طريق المنصور – دكرنس، إحتجاجاً على حرق ٣ سيارات ومهاجمة عدد من منازل أنصار المشير السيسي المرشح المحتمل لانتخابات رئاسة الجمهورية، من جانب مجهولين، مطالبين الأجهزة الأمنية بالتحقيق في الموضوع والقبض على الجناه.
- يوم ١٥ ابريل ٢٠١٤ إنفجار جسم غريب بميدان الجلاء أمام قسم الدقي بالجيزة مما تسبب في إصابة مواطن تم نقله إلى مستشفى بن سينا لتلقي العلاج.
- يوم ١٥ ابريل إصابة ٢٥ مواطن جراء إنفجار قنبلة صوتية داخل مدرسة منشية السلام الإعدادية للبنات بتمى الأمديد، بمركز السنبلاوين، محافظة الدقهلية، وتم نقل المصابين إلى المستشفى لتلقي العلاج، وقد تنوعت الإصابات ما بين الإختناق والإغماءات.
- يوم ١٧ ابريل ٢٠١٤ إنفجار قنبلة بدائية الصنع في الجزيرة الوسطى، امام البوابة الرئيسية لاستاد الفيوم دون وقوع أي إصابات.
- يوم ١٨ ابريل ٢٠١٤ أنفجار قنبلة في كشك مرور في ميدان لبنان بالمهندسين أسفرت عن مقتل الضابط محمد جمال، من الإدارة العامة للمرور، وإصابة أمين شرطة، وقد تم غلق ميدان لبنان، وتمشيط المنطقة بحثاً عن قنابل آخرى، وبحثاً عن الجناة.
- ٢٠ ابريل ٢٠١٤ إبطال مفعول قنبلة بدائية بجانب مستشفى بمدينة دمياط الجديدة، حيث تلقت قوات الأمن بلاغاً بوجود جسم غريب بجوار المستشفى، تبين أنها عبوة مليئة بالبنزين والمسامير كانت معدة للانفجار.

استخلاصات نهائية وتوصيات

إن مرحلة فتح باب الترشيح وتلقي طلبات الترشح في أي انتخابات هي من المقدمات ذات الدلالة على ما ستسير عليه هذه العملية حتى نهايتها ، فهذه المرحلة هي التي تحدد مدى التزام السلطات المختلفة بالقواعد التي تضمن تكافؤ الفرص امام كافة الراغبين في الترشح ، كما تكشف عن مدى التزام هذه السلطات بإعمال حقوق الناخبين في إعلان تأييد من يرغبون من بين طالبي الترشيح .

وفي ظل مناخ الاستقطاب التي عاشته مصر على مدى الشهور الماضية التي أعقبت اجتماع الإرادة الشعبية على عزل الرئيس السابق محمد مرسي وحدث توافق شعبي على خارطة مستقبل محددة الملامح والتوقيتات ، فإن متابعة إجراءات وسير عمل مرحلة الترشح يكتسب أهمية متزايدة

وفي ضوء ما تم رصده من ممارسات وإجراءات ، وفي ضوء التحليل الموضوعي للبيئة القانونية والتنظيمية التي جرت في إطارها مرحلة فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية بمصر خلال الفترة من ٣١ مارس حتى ٢٠ ابريل ٢٠١٤ ، يمكن ان نقول إنه بشكل عام سارت العملية بسلاسة ولم تشهد ما يمكن ان نطلق عليه انتهاكات تتناقض مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة ، كما لم تشهد ما من شانه منع طالبي ترشيح يستوفون الشروط القانونية من التقدم بطلبات ترشيحهم والحصول على الأعداد المطلوبة من نماذج التأييد .

إن مبدأ " تكافؤ الفرص " كان متحققا إلى مدى بعيد في هذه المرحلة ، وتوظيف لجنة الانتخابات الرئاسية للتكنولوجيا الحديثة كان توجها محمودا يمكن البناء عليه مستقبلا .

إلا أن هذا لا يمنع من القول بأن هناك بعض المشكلات الإجرائية اللوجيستية والتنظيمية التي تحتاج إلى إعادة نظر لضمان عدم تكرارها مستقبلا ، ومن ذلك قصر فترة فتح باب الترشح ، فضلا عما تم رصده بطء الإجراءات الإدارية في بعض مكاتب الشهر العقاري وتعطل القارئ الإلكتروني .

كما أن التأخر في إصدار التشريعات والقرارات المنظمة ونقص التوعية الكافية بها أمرا يجب تداركه في المستقبل حتى تتاح لراغبي الترشح ومؤيديهم الاستعداد بشكل جيد لإدارة عملية جمع نماذج التأييد .

كما ينظر التقرير بعين الاعتبار إلى ما أعلنته حملات بعض مرشحي الرئاسة من تعرضها لمضايقات أثناء عملية جمع نماذج التأييد .

كما أن ما يستحق ذكره هنا في هذا الاستخلاص الختامي " الإشارات " الصادرة عن السلطات الحاكمة بالدولة بالتزام الحياد التام ، وقد برهنت على ذلك ببعض المواقف مثل إجبار أحد المحافظين الذي أيد احد المرشحين على تقديم استقالته ، إلا أنه كان يتوجب على الحكومة اتخاذ مواقف قوية إزاء بعض المسئولين الآخرين الذين أعلنوا تأييدهم لبعض المرشحين ، وعن كنا نقر بحقهم في

تأييد من يشاءون بوصفهم مواطنين مصريين ، إلا أن إعلان ذلك قد يثير شكوك حول مدى حياد الحكومة ككيان كامل إزاء العملية الانتخابية .

وما تجدر الإشارة إليه أخيرا هو تزايد وتيرة العنف والتظاهرات التي " تتخلي عن طابع السلمية في بعض الأحيان " خلال مرحلة فتح باب الترشيح ، وهو ما يثير تساؤلات مشروعة عما إذا كان هذا العنف وهذه التظاهرات لها علاقة بسعي بعض الأطراف المحسوبة على تنظيمات تناصر الرئيس المعزول محمد مرسي لإفشال العملية الانتخابية وإثارة مناخ من الخوف يدفع الناخبين لعدم ممارسة حقهم في التأييد والتصويت .